

# مجلس الأمن

Distr.: General
11 February 2021
Arabic
Original: English

## مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي

### تقرير الأمين العام

## أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2547 (2020)، الذي مددت بموجبه حتى 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وفقا لقرار مجلس الأمن 2476 (2019)، الذي أنشأ بموجبه المكتب وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير عن تنفيذ القرار كل 120 يوما. ويتضمن التقرير التطورات الهامة التي حدثت منذ التقرير السابق (S/2020/944) ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية المكتب.

2 - وظل تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة السكان أقل مما كان متوقعاً أصلاً، حيث أصيب به نحو 907 10 أشخاص وتوفي 240 شخصا حتى 22 كانون الثاني/يناير 2021، حيث أصيب نحو 286 11 شخصا ووقعت 243 حالة وفاة حتى 4 شباط/فبراير 2021، بالرغم من ملاحظة زيادة حادة في الأسابيع الأخيرة. وظلت آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي تؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والإنسانية المتردية أصلا في هايتي، مما يؤكد الحاجة إلى إجراء إصلاحات ذات مغزى في مجال الحوكمة من أجل التغلب على العقبات الهيكلية التي تعترض سبيل التنمية.

3 - وواصل المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري العمل على تعزيز التنفيذ المشترك للولايات والجهود التكميلية، بما في ذلك من خلال زيادة تكامل الدور السياسي والاستشاري للبعثة مع العمل البرنامجي والتقني الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وتواصلت الجهود الرامية إلى تعميق التكامل في المجالات ذات الأولوية، مثل العدالة، والانتخابات والحد من العنف المجتمعي، ولا سيما من خلال تنفيذ إطار استراتيجي متكامل "خطة وحدة العمل في الأمم المتحدة" لتركيز جهود الأمم المتحدة على دعم المؤسسات الهايتية لضمان أن تكون مجهزة بشكل أفضل لمواجهة التحديات التي تواجه السلام، والاستقرار والتنمية والوفاء بالالتزامات الواردة في خطة عام 2030.








## ثانيا – إدارة الشؤون السياسية والحكم الرشيد (النقطة المرجعية 1)

4 – في إطار تحضير هايتي لتحقيق عدة إنجازات سياسية رئيسية في عام 2021، بما في ذلك إجراء استفتاء دستوري مقترح، وكذلك انتخابات تشريعية وبلدية ومحلية ورئاسية، تواصل تعمق الانقسامات داخل نظامها السياسي في الأشهر الأخيرة. وواصل الرئيس مويس الحكم بالمراسيم في غياب فرع تشريعي يقوم بمهامه، في حين واصلت بعض الجماعات السياسية وجماعات المجتمع المدني دعوته إلى ترك منصبه بحلول 7 شباط/فبراير 2021. وعلى الرغم من الاستقطاب الطويل الأمد داخل الطبقة السياسية، واصلت مختلف الجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة المهتمة بإيجاد أرضية مشتركة جهودها الرامية إلى التوصل إلى توافق آراء، وهي مساع لم تسفر بعد عن نتائج ملموسة.

5 – وإضافة إلى البيئة السياسية المشحونة، أدى القلق العام إزاء تدهور الحالة الأمنية، بما في ذلك عدم قدرة الحكومة على وقف عمليات الاختطاف المتفشية والارتفاع الحاد لمستويات الإجرام، إلى تأجيج الاحتجاجات المناهضة للحكومة.

6 – وفي غضون ذلك، ومع اعتماد الحكومة ميزانية جديدة قدرها 3,6 بلايين دولار وخططاً محددة لإجراء استفتاء دستوري وانتخابات في عام 2021، تشكلت عدة أحزاب ومنصات سياسية جديدة، بدعم من المجتمع المدني والقطاع الخاص في بعض الأحيان. وفي حين بدا أن العديد من الكيانات الجديدة يبحث عن سبل لبناء توافق آراء لتيسير إجراء مختلف العمليات الانتخابية بنجاح في عام 2021، رفض بعضها أي إمكانية لإجراء حوار مع إدارة مويس.

7 – ومن المجالات التي حظيت باتفاق واسع بين أصحاب المصلحة من الأوساط السياسية والمجتمع المدني في هايتي أن دستور عام 1987، الذي عُدِّل في عام 2012، بما ينص عليه من نظام شبه رئاسي معقد وانتخابات متكررة، مثل أحد الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في هايتي. غير أن قيام السلطة التنفيذية بتعيين اللجنة الاستشارية المستقلة المكونة من خمسة أعضاء في 15 تشرين الأول/أكتوبر للإشراف على صياغة دستور جديد أثار ردود فعل ناقدة بسبب عدم التشاور المسبق مع أصحاب المصلحة المعنيين والخلافات بشأن شرعية العملية في غياب برلمان يؤدي مهامه لقيادتها.

8 – وأطلقت اللجنة، التي يرأسها الرئيس المؤقت السابق للفترة من عام 2004 إلى عام 2006، جان بونيفاس ألكسندر، في الشهر الذي تلا إنشاءها، سلسلة من المشاورات المواضيعية مع خبراء متخصصين لاستعراض أحكام دستور عام 1987 واقتراح بدائل للنظام السياسي، والنظام الانتخابي وهياكل الحكم المحلي القائمة حاليا، من بين أمور أخرى. وكان من المزمع أن يشكل المشروع الأولي للدستور المقترح الأساس للمشاورات مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، مثل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. وكان من المتوقع أن يقدم إلى السلطة التنفيذية في 4 آذار/مارس 2021 مشروع نهائي، يصاغ بعد إجراء استعراض لنتائج تلك المشاورات. وعلى مدى فترة الصياغة، عقدت اللجنة عددا من المؤتمرات الصحفية لإطلاع الهايتيين على التقدم الذي أحرزته وتعزيز الوعي العام بالعملية الجارية. وفي سلسلة من الرسائل والمقابلات، أشار أعضاء اللجنة إلى أن المسودة الأولى للدستور ستقترح نظاماً رئاسياً – مع انتخاب رئيس ونائب للرئيس بالاقتراع العام وبرلمان من مجلس واحد، مما يلغي مجلس الشيوخ إضافة إلى هياكل مبسطة للحكم المحلي. وقد اعتُرض بشكل استباقي على مقترح إلغاء مجلس الشيوخ من قبل رئيسه الجديد، الذي انتخبه مؤخراً أعضاء المجلس الأعلى العشر الحاليون، والذي كان يفتقد إلى النصاب منذ كانون الثاني/يناير 2020.

9 - وبموازاة ذلك، نشـــر المجلس الانتخابي المؤقت جدوله الزمني المقترح للانتخابات في أوائل كانون الثاني/ يناير 2021. ونصت الوثيقة على أن يجرى استفتاء دستوري في 25 نيسان/أبريل، على أن تعقبه الانتخابات التشـريعية والانتخابات الرئاسـية التي فات أوانها في 19 أيلول/سـبتمبر، وأن تجرى الانتخابات البلدية و المحلية المتأخرة إلى جانب جولة الإعادة للانتخابات التشـريعية والرئاسـية في 21 تشـرين الثاني/ نوفمبر. ومن المرجح أن يتوقف إجراء الانتخابات في الموعدين الأخيرين على نتيجة الاستفتاء، لأن دستورا جديدا قد يرشّد عدد الانتخابات المحلية ويلغي شرط إجراء جولات الإعادة.

10 - وقد شكك بعض المراقبين في منطق نشر جدول زمني للانتخابات قبل الانتهاء من العملية الجارية لصـياغة دسـتور جديد. وقد شـككت تلك التحفظات كذلك في شرعية الهيئة الانتخابية نفسـها، التي أضـعفها بالفعل عدم قيام محكمة النقض بإدارة أداء اليمين لأعضـــائها وما أعقب ذلك من جدل بشـــأن تعيينهم. وفي الواقع، بعد الاسـتقالة الجماعية لجميع الأعضـاء التسـعة للمجلس الانتخابي المؤقت السـابق في تموز/يوليه 2020، رفضـــت عدة قطاعات تمثل عادة في تلك الهيئة ترشـيح ممثلين جدد بسـبب العلاقات الهشـــة مع الرئيس. وتجنب الرئيس مويس إجراء مزيد من المشـاورات، وشـرع في ملء الشـواغر بموجب مرسـوم وكلف أعضاء المجالس البلدية بتنظيم استفتاء دستوري بالإضافة إلى الاقتراعات المتوقعة.

11 - غير أن المجلس الانتخابي اسـتمر في إحراز تقدم في التحضـير للاسـتفتاء والانتخابات من خلال وضـــع ميزانية قدرها 125 مليون دولار لدورة الاقتراع لعام 2021 بأكملها. واسـتنادا إلى المرسـوم الانتخابي لعام 2015، أعد المجلس أيضا مشروع مرسوم استفتاء أصدرته السلطة التنفيذية في 5 كانون الثاني/يناير. ومكّن المرســـوم جميع الهايتيين، بمن فيهم المقيمون في الخارج، المســـجلين لدى مكتب إصـــدار الهوية الوطنية، الذي يقدم البيانات إلى المجلس الانتخابي لإنشـــاء ســـجل جديد للناخبين، من الإدلاء بأصـــواتهم باستخدام بطاقة الهوية الجديدة، أو جواز سفر هايتي أو رخصـة سياقة صـادرة عن سلطة هايتية. وستحدد نتيجة الاستفتاء بأغلبية الأصوات الصحيحة، دون عتبة دنيا للإقبال على الانتخاب.

12 - ومع تسـارع وتيرة الأعمال التحضـيرية للانتخابات، سـتظل القدرة على إيجاد بيئة سـياسـية وأمنية مؤاتية بما فيه الكفاية مع التصدي للمعوقات المتعلقة باللوجستيات والتمويل، تمثل تحديا كبيرا. وسيتعين على مكتب إصـدار الهوية الوطنية التعجيل بعملية تسـجيل المواطنين التي يقوم بها من أجل منح حق التصـويت لأكبر عدد ممكن من الناخبين المؤهلين الذين يقدر عددهم بـــــ 6,7 ملايين شـخص قبل إغلاق السجل في 24 شباط/فبراير. وفي الوقت الراهن، وما لم يتواصل التسارع في عملية التسجيل، سيتعرض نحو 2,5 مليون مواطن لاحتمال عدم إدراجهم في قوائم التصـويت. وإضـافة إلى ذلك، فإن الضـغط الذي تمارسـه العصـابات المسـلحة التي تسـيطر على الأحياء المكتظة بالسـكان ذات الدوائر الانتخابية الكبيرة، والتي تشـتهر بأنها عرضة للنفوذ السياسي، إلى جانب استمرار انعدام الأمن يمكن، أن يقوض الثقة في العملية الانتخابية ويؤثر سلبا على إقبال الناخبين.

13 - وكررت عدة أصـوات، محلية وأجنبية على السواء، تأكيد الدعوات القوية الموجهة إلى الرئيس للحد من اسـتخدامه للمراسـيم التنفيذية للحكم، الذي يُرى باعتباره اسـتمرارا لتأجيج التوترات السـياسـية وانعدام الثقة.وأثار مرسـومان صـدرا في 26 تشـرين الثاني/نوفمبر، يرمي الأول إلى إنشـاء وكالة اسـتخبارات وطنية والثاني إلى سن قانون "لمكافحة الإرهاب" أكبر قدر من الانتقاد، بما في ذلك من الفريق الأسـاسـي. وبالغت أحكام معينة وردت في المرسوم الثاني في ما يشكل عملا إرهابيا، ليشمل جرائم تبدو بسيطة، وفي ما يتصل بذلك من جزاءات. وكانت انتقادات أخرى تتعلق بالافتقار إلى آليات الرقابة على مسؤولي وكالة الاستخبارات

المنشأة حديثا، بما في ذلك الحصانة التي يمكن أن يتمتعوا بها إزاء بعض العمليات القضائية، وأهمية مواءمة ولايتها مع ولاية الشرطة الوطنية الهايتية. وعقب طلب من السلطة التنفيذية لإعادة النظر في المرسومين، أوصى مكتب أمين المظالم بأن تقوم الحكومة بإنشاء آليات للمساءلة والرقابة البرلمانية وإلغاء تجريم المخالفات البسيطة. وكانت المراسيم التي تهدف إلى فرض سعر الصرف بين دولار الولايات المتحدة الأمريكية والغورد الهايتي وتعديل ولاية المحكمة العليا لمراجعة الحسابات – للنهوض حسبما قيل بمشاريع الكهرباء وغيرها من المشاريع ذات الأولوية – مصدرا للنقد أيضا.

14 - وعلى الرغم من الجهود الجارية، بدا أن مسار البلد إلى الأوضاع الطبيعية المؤسسية والتجديد الديمقراطي محفوف بالمخاطر وزاخر بالشكوك. ويمكن أن يسهم التوصل إلى حد أدنى من توافق الآراء بين أصحاب المصلحة السياسيين في نجاح عملية للإصلاح الدستوري. ومن شأن تطور من هذا القبيل أن يحسن أيضا الظروف التي ستجرى فيها الانتخابات المقررة، والانتخابات التي طال انتظارها في بعض الحالات. واتسم التصدي للتحديات التي يواجهها مكتب إصدار الهوية الوطنية لتوليد الزخم اللازم لعملية تسجيل المواطنين، بالأهمية الأساسية لضمان أكبر عدد ممكن من الناخبين المشاركين. وفي هذا الصدد، مثل إنفاق الحكومة 20 مليون دولار للشروع في عمليات الشراء واللوجستيات إشارة مشجعة إلى التزامها بتمويل العمليات الانتخابية المقبلة.

15 - واستجابة للطلب الرسمي الذي قدمته الحكومة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للحصول على المساعدة الانتخابية، ستواصل الأمم المتحدة العمل مع السلطات الهايتية وغيرها من أصحاب المصلحة لتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء الانتخابات المختلفة المقررة من قبل السلطة الوطنية بطريقة شفافة وتشاركية وشاملة للجميع.

16 - وبالتزامن مع تطور الحالة في الميدان بسرعة، سيتلقى مجلس الأمن مزيدا من المعلومات المستكملة عن التطورات السياسية الأخيرة في المشاورات بشأن المسألة المتعلقة بهايتي.

## ثالثا - الحدّ من العنف المجتمعي (النقطة المرجعية 2)

17 - أدى انعدام الأمن المتزايد، الذي تسببت فيه موجة متصاعدة من عمليات الاختطاف المقترنة بعدد من عمليات القتل الوحشية، إلى زيادة الغضب الشعبي، كما اتضح من متوسط شهري لعدد المظاهرات قدره 84 مظاهرة في النص الثاني من عام 2020 وقد اضطُرت تلك الظاهرة السلطات الهايتية إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن تصاعد الإجرام المتصل بالعصابات. وفي إطار تحول إلى خطة أكثر حزما في مجال السلامة العامة، تلقت الشرطة الوطنية، لأول مرة منذ 13 عاما، زيادة كبيرة في الميزانية في أيلول/سبتمبر، مما أتاح لها قدرة أكبر على مكافحة الجريمة. وفي الوقت نفسه، قام أيضا المدير العام الجديد المؤقت والمفتش العام الأول الجديد، اللذان عُينا في تشرين الأول/أكتوبر، بتغيير أغلبية فريق الإدارة العليا للشرطة.

18 - ومن خلال المجلس الأعلى للشرطة الوطنية، وجه رئيس الوزراء جوث قيادة الشرطة الجديدة إلى حل المسائل الملحة المتعلقة بالنظام العام. واستجابة لذلك، قامت الشرطة الوطنية، طوال شهري كانون الأول/ ديسمبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، باستجابة أشد الاضطرابات العامة وكثفت تدابير الحظر للحد من جرائم العنف في المناطق التي تبتلى بالعصابات، بدءا من حي فيلاج دو ديو في بورت أو برنس.

وبدعم لوجستي من الوحدة الهندسية التابعة للجيش الهايتي، شاركت وحدات متخصصة من الشرطة في عملية تهدئة في تلك المنطقة، وكذلك في منطقة مارتيسان القريبة. وفي حين أن تلك العمليات أدت إلى إخراج أفراد العصابات، فقد أسفرت أيضا عن تدمير عدد غير معلن من المباني السكنية. وشهد حي بيل إير في بورت أو برنس وبلدية كروا دي بوكيه (المقاطعة الغربية) إجراءات مماثلة للشرطة وسط أعمال عنف بين العصابات. وأصبحت العصابات، مع تعطل أنشطتها في بعض معاقلها في بورت أو برنس، أنشط في ضواحي المنطقة الحضرية وفي المقاطعات المجاورة. وقد لوحظ ذلك في عدة مناطق من مقاطعة أرتيبونيت، حيث شكلت العصابات تهديدات أمنية إضافية تصدت لها الشرطة الوطنية.

19 - وعلى الرغم من تعطيل الشرطة الوطنية لأنشطة الجماعات الإجرامية المسلحة وعمل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للتفاوض على وقف للتصعيد مع العصابات، أُبلغ عن 70 عملية اختطاف في الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر (بما في ذلك اختطاف 13 امرأة و 6 قاصرين). وفي الأشهر الـ 12 الماضية، اتبعت عمليات الاختطاف اتجاهاً مقلقاً إذ ازدادت بنسبة 200 في المائة مقارنة بالعام السابق (أبلغ عما مجموعه 234 حالة، بما في ذلك اختطاف 59 امرأة و 37 قاصراً، في عام 2020 مقارنة بـ 78 حالة في عام 2019). واتبعت جرائم القتل القصد اتجاهاً مماثلاً، وإن كان أقل وضوحاً، بزيادة بنسبة 20 في المائة (أبلغت الشرطة عن حدوث 380 1 حالة) في عام 2020، مع تسجيل ثلاثة أرباع الحالات في المقاطعة الغربية. وعلى العكس من ذلك، انخفضت حالات العنف الجنساني التي سجلها النظام الصحي الوطني، والتي ظل الإبلاغ عنها قليلا، بنسبة 7,3 في المائة في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر، مقارنة بالربع السابق بتسجيل 424 حالة (شملت 182 امرأة و 53 رجلا و 146 فتاة و 43 فتى)، في حين سجلت الشرطة زيادة بنسبة 12 في المائة في حالات الاغتصاب، من 43 إلى 49 حالة خلال الفترة نفسها.

20 - وأنشأ رئيس الوزراء جوث فرقة عمل مشتركة بين الوزارات في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، برئاسة مشتركة بين رئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل، تألفت من عدد من الأعضاء من بينهم ممثلون عن الرئاسة ومكتب رئيس الوزراء، من أجل تحقيق مزيد من الاتساق في استجابة الحكومة للعنف المجتمعي. وشارك المكتب في اجتماع لفرقة العمل في كانون الأول/ديسمبر أقرت فيه خطة بقيمة 6,4 ملايين دولار من المزمع تنفيذها بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وآذار/مارس 2021. وحتى اليوم، صرفت بعض الأموال لتمويل مشاريع النقد مقابل العمل، والتدريب المهني، والمساعدة الطبية المتنقلة والمساعدة المالية القصيرة الأجل للفئات الضعيفة في 13 منطقة جغرافية، بما في ذلك بؤر العصابات في بورت أو برنس. وعلاوة على ذلك، من أجل التعجيل بإحراز تقدم في تنفيذ نهج كلي للحد من العنف المجتمعي، قدم المكتب الدعم المادي والخبرة التقنية إلى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الأخص، تشارك خمسة من موظفي المكتب أماكن العمل مع اللجنة، التي قدموا لها الدعم بأعمال الأمانة. وقاموا أيضا بإدارة منصة تنسيق مع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها. بيد أن السلطة التنفيذية لم تقر بعد الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي المقدمة في 4 أيار/مايو 2020، التي من شأنها أن توفر إطارا استراتيجيا لجميع أصحاب المصلحة، الحكوميين وغير الحكوميين، وتحسين التنسيق فيما بينهم.

21 - وشهدت الفترة تقدما، بدعم من الأمم المتحدة، في وضع إطار وطني شامل لإدارة الأسلحة والذخيرة وفقا للصكوك والمعايير والمبادئ التوجيهية ذات الصلة. وفي إطار مشروع لصندوق بناء السلام بشأن نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في هايتي، وبناء على طلب الحكومة، أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، في أيلول/سبتمبر، استعراضا لمشروع القانون المتعلق بالأسلحة النارية الذي اعتمده مجلس الشيوخ الهايتي في تموز/يوليه 2019، وكذلك دراسة قانونية مقارنة للإطار الوطني القائم لتحديد الأسلحة. وفيما بعد، عُرضت على كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والوزراء التنفيذيين وكبار المسؤولين الحكوميين النتائج والتوصيات التي جرى التوصل إليها في حلقتي عمل افتراضيتين متعاقبتين عقدتا في 28 و 29 أيلول/سبتمبر. وشكلت وزارة العدل والأمن العام فرقة عمل مشتركة بين الوزارات في 22 كانون الأول/ديسمبر لتنفيذ نتائج استعراض مشروع القانون، بما في ذلك إعادة صياغة النص ليتوافق مع الصكوك الإقليمية والدولية في مجال تحديد الأسلحة. وفي إطار المشروع نفسه، عقدت المنظمة الدولية للهجرة اجتماعين ثنائيين في 2 و 8 كانون الأول/ديسمبر في بلديتي أوانامينت ومالباس لتعزيز التعاون عبر الحدود مع الجمهورية الدومينيكية في مكافحة المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر. وقدمت بعدئذ مشروع اتفاق بشأن الجمارك والهجرة والشرطة إلى رئيس الوزراء جوث للموافقة عليه.

22 - وأتيحت الموارد من صندوق بناء السلام في نهاية تشرين الأول/أكتوبر لدعم مشروع الحد من العنف المجتمعي الذي سيتشارك في تنفيذه البرنامج الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، بدأت الكيانات المنفذة الثلاثة في تحديد المنصات المجتمعية القائمة. وعلاوة على ذلك، وافق صندوق بناء السلام مؤخرا على مشروع في إطار مبادرة تعزيز الشؤون الجنسانية والنهوض بالشباب. ومن المتوقع أن يُطلق المشروع في الربع الأول من عام 2021، وهو سيهدف إلى تعزيز المشاركة الفعالة للنساء والشباب في عمليات بناء السلام في بلدية سيتي سولي وحيي بيل إير وسانت مارتن في بورت أو برنس.

23 - وأخيراً، حظي مشروع عبر الحدود مشترك بين دولتين ممول من صندوق بناء السلام بالموافقة في كانون الأول/ديسمبر من أجل تنشيط اللجنة الثنائية المختلطة لهايتي والجمهورية الدومينيكية. ويهدف المشروع، الذي ستنفذه المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي، إلى تعزيز مجالات الحوار بين الدولتين لتشجيع التعاون على الصعيدين المجتمعي والمؤسسي بين البلدين.

## رابعا - الأمن وسيادة القانون (النقطة المرجعية 3)

24 - لم يكن لتجدد التزام الحكومة بمعالجة مسائل السلامة العامة إلا تأثير ضئيل على نظام العدالة الجنائية في هايتي، حيث شهدت الفترة قيد الاستعراض استياءً مستمراً إزاء الجهات القضائية الفاعلة، وقدرا محدودا في تطور الشرطة وتزايدا في عدد السجناء. وظلت مؤسسات سيادة القانون تواجه تحديات خطيرة بسبب الإضرابات المتكررة التي قام بها الموظفون القضائيون والتي أثرت على سير عمل نظام العدالة ومنعت إطلاق سراح السجناء المؤهلين من السجون المزدحمة، التي تبلّغ عن معدل إشغال مثير للجزع قدره 315 في المائة، وهو من أعلى المعدلات في العالم.

25 - وإدراكاً للحاجة إلى بناء قوة شرطة قادرة على ضمان الظروف الأمنية المؤاتية لتنظيم المناسبات الانتخابية المقررة لعام 2021، زادت الحكومة والجهات المانحة من اهتمامها بالشرطة والاستثمار فيها في الأشهر الأخيرة. وارتفعت حصة الشرطة الوطنية في الميزانية الوطنية الإجمالية إلى 6,59 في المائة. وتتضمن ميزانية الشرطة المعززة البالغة 239,7 مليون دولار، التي تمثل زيادة بنسبة 53 في المائة عن

السنة المالية 2020/2019، مبلغا قدره 209,3 ملايين دولار للعمليات و 30,4 مليون دولار للاستثمارات. وعلاوة على ذلك، أطلق رئيس الوزراء مشروعا مدته عشرة أشهر، بدعم من حكومة اليابان، لبناء أكثر من 600 وحدة سكنية ميسورة التكلفة وأبرم اتفاقا مع مستشفى خاص لتوفير الرعاية الطارئة المجانية لأفراد الشرطة. وإضافة إلى ذلك، وقّع في أيلول/سبتمبر مشروع لتعزيز حوكمة الشركات، وتعميم مراعاة إدماج المنظور الجنساني على المستوى المؤسسي والقدرات التشغيلية للشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من حكومة كندا. وتعكف الجهات المانحة أيضا على معالجة ضعف الأداء، ولا سيما في المجالات التي تثيرها منظمات المجتمع المدني بكثرة، بما في ذلك مكافحة الشغب، واستخدام القوة وحماية حقوق الإنسان، مع توفير التدريب وبناء القدرات من الولايات المتحدة لإصلاح وحدات الشرطة المكلفة بحفظ النظام العام في جميع أنحاء البلد قبل الانتخابات المقبلة. وقامت أيضا فرنسا وكولومبيا والولايات المتحدة بتقديم الدعم لتطوير قدرة هايتي في مجال مكافحة الاختطاف.

26 - وقد كُلّف المدير العام الجديد المؤقت للشرطة الوطنية، بعد أن سمي في خضم موجة عارمة من عمليات الاختطاف وعنف العصابات، بكبح جماح الإجرام والتصدي لأنشطة أفراد الشرطة الساخطين في مجموعة فانتوم 509 المتطرفة، التي واصلت تنظيم احتجاجات خاطفة عنيفة في بورت أو برنس. وإلى جانب التصدي لاتجاهات الجريمة الرئيسية وانتشار عنف العصابات، تمثل التحدي الرئيسي الذي يواجه رئيس الشرطة الجديد، الذي كان قد قاد المؤسسة سابقا في عامي 2004 و 2005، في مواصلة تطوير الشرطة لتصبح قوة مجهزة تجهيزا كافيا، ومهنية ومراعية للاعتبارات الجنسانية، في خضم علامات مقلقة على الاستنزاف. ومنذ التقرير السابق، فقدت قوة الشرطة 25 فردا إضافيين؛ وبلغ مجموع قوامها حاليا ما يقدر بـ 997 14 من أفراد الشرطة، بمن فيهم 581 1 امرأة (10,5 في المائة). وكان من المتوقع أن يتسارع ذلك الاتجاه التنازلي في عام 2021 بسبب الموجة الأولى من حالات تقاعد الأفراد بعد 25 عاما من الخدمة، مما سيضاعف متوسط معدل الاستنزاف السنوي الذي يبلغ نحو 400 فرد. ومن ثم، اتسم البدء في تدريب الدفعة التالية من المجندين، المقرر إجراؤه في أوائل عام 2021، بالأهمية البالغة لضمان توفير ملاك كاف من أفراد الشرطة ومواجهة التحديات الأمنية المقبلة.

27 - وواصلت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية القيام بدور هام في إصلاح مؤسسة الشرطة. وبدعم من البرنامج الإنمائي، وبتمويل من كندا، وسعت المفتشية قدرتها على الرقابة بافتتاح أول مكتب إقليمي لها في كاب هايسيان (المقاطعة الشمالية) في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الوقت نفسه، واصلت المفتشية العامة القيام بحملة توعية بشأن الأخلاقيات والسلوك وصلت حتى الآن إلى ما يقرب من 000 1 فرد من أفراد شرطة. وكانت التحقيقات الداخلية جارية أيضا، بما في ذلك التحقيقات ضد 70 فردا يُزعم أنهم ضالعون في أعمال جماعة فانتوم 509 غير القانونية، ويجري وضع عدة أوامر توجيهات لتحسين الأطر القانونية والإدارية للقوة.

28 - وخُصص المجلس الأعلى للقضاء بمبلغ 33 مليون دولار في ميزانية 2021/2020، وهو ما شكل زيادة قدرها 35 في المائة تقريبا عن الميزانية السابقة. غير أن عدة رابطات للقضاة، بما فيها الرابطة المهنية للقضاة، والرابطة الوطنية للقضاة الهايتيين والشبكة الوطنية للقضاة الهايتيين، دعت السلطة التنفيذية إلى مواصلة زيادة المخصصات من النسبة البالغة 1,5 في المائة حالياً إلى 5 في المائة. وطالبوا أيضا باتخاذ إجراءات لمعالجة تجديد الآجال القضائية المنتهية. وفي الوقت نفسه، استمرت الإضرابات المتقطعة التي تقوم بها الجهات الفاعلة القضائية الرئيسية في التأثير سلبا على سير عمل السلطة القضائية والحد من عدد

جلسات الاستماع والإجراءات القضائية التي تعقد. وعلى وجه الخصوص، قام المدعون العامون بإضراب على نطاق البلد دام شهرا في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر احتجاجا على ظروف العمل وللمطالبة بزيادة المرتبات ودفع متأخرات المرتبات. وواصلت الأمم المتحدة، بالتشاور مع المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل والأمن العام، العمل للتشجيع على قيام المؤسستين بمعالجة مظالم الجهات الفاعلة القضائية على نحو مشترك وتعزيز وحدات التفتيش التابعة لكل منهما لتحسين أداء القضاة والمدعين العامين.

29 - وأحرزت المؤسسات الهايتية تقدماً تدريجياً نحو وضع أدوات للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، بدعم من الأمم المتحدة وبرنامج دعم قطاع العدالة بوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة. وبعد توقف دام 18 شهراً، عاودت لجنة متابعة سلسلة العقوبات التابعة للولاية القضائية لبورت أو برنس - وهي منتدى للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات الفاعلة الرئيسية في قطاع العدالة أنشئت لتخفيف اكتظاظ السجون عن طريق تسريع النظر في القضايا - عقد اجتماعاتها في 11 كانون الأول/ديسمبر ووافقت على عقد جلسات استماع معجلة في محاكم العاصمة وسجونها. وإضافة إلى ذلك، نظمت وزارة العدل والأمن العام حلقة عمل وطنية في الفترة من 11 إلى 13 كانون الثاني/يناير لإقرار ونشر استراتيجية وطنية جديدة للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة. وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، ظلت حالات التأخير المستمرة في إنشاء مجلس إدارة مجلس المساعدة القانونية تعوق افتتاح 11 مكتباً لامركزيا للمساعدة القانونية، من شأنها أن تؤدي دوراً حاسماً في مكافحة الاحتجاز السابق للمحاكمة عن طريق تقديم المساعدة القانونية المجانية إلى أضعف شرائح السكان.

30 - وفي موازاة ذلك، تواصلت الجهود الرامية إلى تهيئة ظروف أكثر ملاءمة في سجون البلد. ونقلت مديرية إدارة السجون رصد عملية اعتماد السجون والإشراف عليها من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي إلى مكتب أمين المظالم، الذي سيتولى مسؤولية التصديق على أن جميع السجون الهايتية تفي بالمعايير الدولية التي تحكم إدارة مرافق السجون. وسعت هذه الشراكة إلى زيادة الملكية الوطنية لإدارة السجون وإشراك كلتا المؤسستين في الدعوة إلى اتباع مسار مستدام لتحسين ظروف الاحتجاز في جميع سجون هايتي، التي احتجزت، نتيجة لارتفاع مستويات الاحتجاز السابق للمحاكمة، ما مجموعه 634 11 نزيلا، من بينهم 373 امرأة و 230 فتى و 18 فتاة، وكان 80 في المائة من المحتجزين ينتظرون المحاكمة في 19 كانون الثاني/يناير 2021. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 6,7 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. وعموما، بلغ متوسط النسبة المئوية للمحتجزين في الاحتجاز السابق للمحاكمة ما يقرب من 75 في المائة من جميع شاغلي السجون خلال السنوات الـ 25 الماضية، على الرغم من المساعي العديدة المبذولة لمعالجة المشكلة والاستثمارات الكبيرة من جانب الشركاء في هذا القطاع.

## خامسا - حقوق الإنسان (النقطة المرجعية 4)

31 - ظلت حالة حقوق الإنسان في هايتي تتأثر سلباً بنشاط العصابات واستمرار فشل سلطات الدولة في حماية حقوق المواطنين في الحياة والأمن على نحو كاف. وعلاوة على ذلك، ظلت ظروف الاحتجاز، التي سبق أن وصفتها لجنة حقوق الإنسان بأنها تنطوي على معاملة قاسية ولاإنسانية، بأنها كثيرة للجزع.

32 - ووثقت البعثة استمرار حدوث انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، وذلك في سياق عنف العصابات في منطقة بورت أو برنس الحضرية بصفة رئيسية. ولاحظ المكتب زيادة في انتهاكات حقوق الإنسان، التي تتصل أساسا بعمليات الاختطاف التي تقوم بها العصابات. وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى

31 كانون الثاني/يناير 2021، سجل المكتب 337 من الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان المنسوبة إلى أفراد العصابات ورجال مسلحين مجهولي الهوية، من بينها 63 عملية قتل (بما في ذلك قتل امرأتين و 3 فتيان)، و 44 إصابة (بما في ذلك إصابة 4 نساء)، و 15 حالة اغتصاب (جميعها لنساء) و 215 عملية اختطاف (بما في ذلك اختطاف 32 امرأة، و 8 فتيان و 9 فتيات). ومثل ذلك زيادة بنسبة 95,9 في المائة مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة. واستهدفت جميعُ شرائح السكان، مما يكشف عن الصعوبات التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون في حماية أرواح وأمن الشعب الهايتي. وأثار اختطاف طالبة في المرحلة الثانوية تبلغ من العمر 21 عاماً من بورت أو برنس واغتصابها وقتلها، احتجاجات كبيرة في جميع أنحاء البلد طالب فيها المواطنون بأن تقوم حكومة هايتي بحماية سكانها.

33 - واستمر عنف العصابات في الإضرار بمجتمعات محلية بأكملها، مما حال دون تمتعها الكامل بحقوق الإنسان مثل الحقوق في الغذاء، والسكن، والصحة والتعليم. ففي حي بيل إير في بورت أو برنس، على سبيل المثال، ظلت المدارس، والمراكز الصحية والمحلات التجارية مغلقة، في حين بقيت 407 أسر نزحت من المنطقة منذ آب/أغسطس 2020 غير راغبة في العودة إلى منازلها أو غير قادرة على القيام بذلك بسبب الاشتباكات بين العصابات وأعمال الانتقام ضد عامة السكان. وأدت عدم توفير الدولة للحماية، بما في ذلك غياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أفراد العصابات البارزون، ولا سيما من صدرت بحقهم بالفعل أوامر بإلقاء القبض من جانب الشرطة الوطنية، مثل جيمي "باربكيو" شيريزير، إلى تغذية دورة العنف المتكررة. وتملّصَ شيريزير، الذي كان مشتبها فيه في القضايا الرمزية لمجازر غراند رافين (2017)، ولا سالين (2018) وبيل إير (2019)، من عدة محاولات لإلقاء القبض عليه نفذت خلال عمليات الشرطة في بورت أو برنس (المقاطعة الغربية) وهو ما زال طليقاً على الرغم من استمرار النداءات المحلية والدولية لإعمال العدالة.

34 - واستمر أيضا غياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها موظفو إنفاذ القانون. وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2021، وثق المكتب 81 انتهاكا لحقوق الإنسان ارتكبها أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية، مما أسفر عن مقتل 12 شخصا (من بينهم فتاة واحدة) وإصابة 25 آخرين (من بينهم امرأتان). ومثل ذلك زيادة بنسبة 12.3 في المائة مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة. وفتحت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية 122 تحقيقا في ادعاءات بارتكاب أعمال سوء سلوك من جانب أفراد الشرطة، أُغلق 22 تحقيقا منها في وقت لاحق، مما أدى إلى اتخاذ عقوبات إدارية في 16 حالة، أحيلت 4 حالات منها إلى السلطات القضائية. وعلاوة على ذلك، حققت المفتشية العامة في 68 انتهاكاً إضافياً تتعلق بالحوادث التي وقعت قبل الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي 14 حالة، أوصت بفرض عقوبات. ومن الجدير بالذكر أنه لم تُحل إلى السلطات القضائية سوى قضيتين من تلك القضايا. وأخيراً، ساهم استمرار عدم اتخاذ موظفي إنفاذ القانون والسلطات القضائية إجراءات للتحقيق في الجرائم الخطيرة وتحديد المسؤولية وانعدام ثقة الجمهور في تلك المؤسسات في تزايد ممارسات ما يسمى بالعدالة الشعبية. وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2021، وثّق المكتب 20 حالة إعدام خارج نطاق القانون، لم يفتح التحقيق في أي منها حتى الآن.

35 - واستمرت أيضاً الجهود سعيا إلى المساءلة عن جريمة قتل مونفريير دورفال، الرئيس المقتول لنقابة المحامين في بورت أو برنس، الذي أحيلت قضيته إلى قاضي تحقيق في 17 أيلول/سبتمبر. وأثار الاختفاء المروع للأدلة التي جمعت من مسرح الجريمة من مبنى محكمة بورت أو برنس الابتدائية في أوائل تشرين

الأول/أكتوبر غضباً عاماً وأبرز الحاجة إلى تخصيص موارد كافية للتحقيق الجاري، بما في ذلك لحمايته من تدخل طرف ثالث. ووجه المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين رسالة إلى الحكومة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر لإطلاعها على شواغله بشأن القضية، بما في ذلك السرقة المذكورة أعلاه وحادث هجوم على سيارة قاضي التحقيق وقع في 13 تشرين الثاني/نوفمبر.

36 - وكما ذُكر أعلاه، ظلت ظروف الاحتجاز تثير قلقا شديدا، على الرغم من الجهود المتواصلة التي بذلها أصحاب المصلحة لتحسينها. وكان المحتجزون يوضعون في زنزانات شديدة الاكتظاظ وغير صحية لمدة تصل إلى 23 ساعة في اليوم، وكان حصولهم على الرعاية الصحية يقيد أو لم يكونوا يحصلون عليها وكانوا يُزودون بكميات محدودة من الطعام ذي النوعية التغذوية غير الكافية. وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 15 كانون الثاني/يناير 2021، توفي 47 شخصاً أثناء الاحتجاز، أي بزيادة قدرها 2,1 في المائة مقارنة بفترة الإبلاغ السابقة. وقد نجمت الوفيات أساسا عن الأمراض التي أصيب بها النزلاء أثناء احتجازهم من قبل الدولة، والتي لم يتلقوا الرعاية الكافية بشأنها. ويلاحظ المكتب أن السلطات المسؤولة لم تنظم بشكل منهجي نقل الأشخاص الموجودين في حالة الاحتجاز السابق للمحاكمة إلى المكان التي تعقد فيه جلسات الاستماع الخاصة بهم، مما حرمهم فعلياً من الحق في أن يحاكموا في غضون فترة زمنية معقولة. وكما ذكر آنفا، يثير عدم حدوث تحسن بشأن العدد الكبير من الأشخاص الموجودين في حالة الاحتجاز السابق للمحاكمة قلقا شديدا، ولا سيما في انتهاكه للحق في افتراض البراءة حتى تثبت الإدانة.

37 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اعتمد مكتب أمين المظالم التابع للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان خطته التشغيلية للفترة 2020-2021، وهي وثيقة أُعدت بدعم من البعثة. ووفر المكتب أيضا التدريب للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، التي كلفت بتنسيق السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، لضمان القيام بالمتابعة والتنسيق على نحو أفضل في تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان. ومع ذلك، لم تعتمد السلطة التنفيذية بعد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي أقرتها اللجنة في كانون الأول/ديسمبر 2019. وهدفت الخطة إلى معالجة المشاكل المستمرة المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال تنفيذ التوصيات التي صيغت في سياق الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان لهايتي في عام 2016 وآليات حقوق الإنسان الأخرى. وقد طلب مجلس حقوق الإنسان اعتماد الخطة في عام 2017، عندما أُلغيت ولاية الخبير المستقل المعني بهايتي. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، اجتمعت منظمات المجتمع المدني، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لرصد تنفيذ الدولة للتوصيات الصادرة عن اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

38 - وأخيرا، ظلت منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان تشكل هدفا للتهديدات وأعمال التخويف بسبب نضالها من أجل حقوق الإنسان. وفي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2021، وثقت البعثة 13 حالة من حالات التهديد، والتخويف والاعتداء على المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والمحامين والقضاة. وبدعم من المكتب ومنظمة الدول الأمريكية، اجتمع المدافعون عن حقوق الإنسان في بورت أو برنس وكاب هايسيان في 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر في سياق اليوم الدولي للمدافعين عن حقوق الإنسان لوضع إطار قانوني لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

## سادسا - البطالة والشباب والفئات الضعيفة الأخرى (النقطة المرجعية 5)

39 - سيكون تأثير عدم الاستقرار السياسي وجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الهايتي طويل الأمد. وتقدر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن الناتج المحلي الإجمالي للبلد انكمش بنسبة 3 في المائة في عام 2020، وهي تتوقع حدوث تعاف ضئيل في عام 2021، شريطة تنفيذ عدد من المبادرات الاقتصادية. ويقدر أن الإنتاج في قطاع الملابس الموجهة للتصدير في البلد، الذي يمثل نحو 90 في المائة من مجموع الصادرات ويشكل أكبر موفر للوظائف في القطاع الرسمي، قد انخفض بنسبة 16 في المائة خلال السنة المالية 2020/2021. ومن ناحية أخرى، ازدادت التحويلات من المغتربين. ولكن، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي وارتفاع التضخم - الذي يقدر بنسبة 22,8 في المائة في المتوسط خلال السنة المالية 2019/2020، انخفضت الإيرادات، في حين زادت النفقات بسبب الإنفاق الاجتماعي المرتبط بكوفيد-19، مما أدى إلى عجز مالي يبلغ حوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

40 - ولمجابهة الحالة الاقتصادية المتدهورة، نفذت الحكومة سلسلة من السياسات الرامية إلى درء الانخفاض السريع في قيمة الغورد الهايتي، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الغورد بنسبة 13,6 في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة بحلول نهاية السنة المالية في أيلول/سبتمبر 2020. وكان لذلك الارتفاع السريع في تقييم العملة الوطنية تأثير سلبي على الكثير من الأعمال التجارية التي تستهدف التصدير، وكذلك على المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة على الصعيد الدولي التي كانت تتلقى ميزانياتها بالدولار.

41 - وفي الفترة التي سبقت اعتماد الميزانية الوطنية 2020-2021، أعلن رئيس الوزراء عن عدة أولويات للحكومة، بما في ذلك التنويع الاقتصادي وتسريع النمو، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإيجاد فرص العمل. وقد أسهمت الأمم المتحدة، بناء على طلب الحكومة، وبالعمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي، من خلال وضع تقييم للتأثير الاجتماعي الاقتصادي لكوفيد-19، بالاستناد بوجه خاص إلى ست دراسات استقصائية مواضيعية أجريت في الفترة بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020 بدعم من فريق الأمم المتحدة القطري. وينبغي أن يسهم ذلك التقييم التكميلي في تنفيذ خطة الحكومة للتعافي الاقتصادي في أعقاب كوفيد-19 على مدى ثلاث سنوات، التي تبلغ قيمتها 4,87 بلايين دولار، والتي استهدفت في آن معا تحقيق استقرار إطار الاقتصاد الكلي للبلد وتهيئة الظروف لاستئناف النمو الاقتصادي وتعزيز رفاه السكان من خلال إيجاد فرص العمل ووضع سياسات وخطط عمل قطاعية من أجل تحقيق تعاف يتسم بقدر أكبر من المرونة والإنصاف ومراعاة البيئة.

42 - ومن أجل المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلد، سعت الأمم المتحدة إلى إيجاد فرص عمل، لا سيما للنساء والشباب، وإلى تعزيز سبل العيش الريفية. وتركزت التدخلات على التدريب المهني، بما في ذلك التدريب المهني للفتيات؛ ودعم سلاسل القيمة الغذائية وتدريب النساء الريفيات من رائدات الأعمال؛ والتوعية المتعلقة بتغير المناخ. واستخدمت أنشطة الأمم المتحدة نُهجا كثيفة اليد العاملة، مثل بناء الطرق وإصلاحها في مقاطعة أرتيبونيت ومقاطعة الوسط، قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من خلالها بتوفير أكثر من 000 40 يوم عمل في عام 2020. وعلى صعيد السياسات، دعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى اعتماد السياسة والاستراتيجية الوطنيتين للبلد فيما يتعلق بالسيادة الغذائية، والأمن الغذائي والتغذية. واستهدفت تلك السياسة حفز النمو الزراعي والأعمال التجارية الزراعية للمساعدة في الحد من الفقر؛ وتنشيط إيجاد فرص العمل، والنمو الاقتصادي والاستثمار في صناعة الأغذية

الزراعية؛ وإقامة مجتمعات محلية مستدامة. وإذا ما اعتمدت هذه السياسة ونفذت، فإنها ستساعد على تهيئة ظروف أكثر ملاءمة لتطوير سلاسل القيمة وتحسين فرص العمالة في المناطق الريفية.

43 - وتمشيا مع أولويات الحكومة، تمثل المساهمة في التحول الاقتصادي هدفا رئيسيا للإطار الاستراتيجي المتكامل. وتتواصل الأمم المتحدة في هايتي، مستخدمةً صلاحيتها في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك في القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني والشركاء في التنمية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية وكبار الاقتصاديين الهايتيين، كجزء من جهد طويل الأجل في مجال السياسات لإطلاق إمكانات تنمية القطاع الخاص. وخلال الدورة الأولى من ”أسبوع التنمية المستدامة“، الذي نظمته الحكومة، بدعم من مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم، في الفترة من 1 إلى 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن موضوع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (الشراكات من أجل تحقيق الأهداف)، بحث المشاركون التحديات التي تواجه بيئة الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل في هايتي.

44 - واستمرت أيضا الجهود الرامية إلى النهوض بالحماية الاجتماعية، وهي أولوية أخرى من أولويات ”خطة وحدة العمل في الأمم المتحدة“. وبعد اعتماد حكومة هايتي للسياسة الوطنية للحماية والنهوض الاجتماعيين في حزيران/يونيه 2020، تقوم الأمم المتحدة بدعم وضع خطة العمل الوطنية المقابلة. وهي تساعد أيضا على تعزيز القدرة المؤسسية اللامركزية على إدارة برامج المساعدة الاجتماعية في مقاطعة الجنوب الشرقي وتساعد، بالتعاون مع الشركاء، على تطوير شبكة أمان اجتماعي جديدة تراعي التغذية بغرض نشرها في البداية في عام 2021 في مقاطعة غراند آنس. وشملت الأنشطة الجارية الأخرى في مجال بناء القدرة على الصمود استعادة الأصول الزراعية المنتجة للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال توزيع مجموعات البستنة، وتقديم الماشية الصغيرة، وتوفير الخدمات البيطرية وإيجاد فرص العمل المراعية للبيئة - لا سيما في مجال الإيكولوجيا الزراعية وإدارة النفايات.

## سابعا - تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والقدرة على الصمود (النقطة المرجعية 6)

45 - تضافرت الحالة الاقتصادية المتدهورة، والتقلبات في قيمة الغورد الهايتي، وانخفاض الإنتاج الزراعي عن المتوسط واستمرار انعدام الأمن في تقويض التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية وزيادة تفاقم الحالة الإنسانية التي تثير القلق أصلا. ووفقا للاستعراض العام للاحتياجات الإنسانية لهايتي لعام 2021، الذي سينشر في آذار/مارس 2021، كان يتوقع أن 4,4 ملايين شخص سيحتاجون إلى المساعدة الإنسانية خلال العام. ولتلبية تلك الاحتياجات، كان من المقرر أن تستهدف خطة الاستجابة الإنسانية للفترة 2021-2022، المقرر إطلاقها في أوائل آذار/مارس، 1,5 مليون شخص من المنتمين إلى أشد الفئات ضعفاً في 65 من أصل 146 بلدية. وسيلزم تخصيص ميزانية قدرها 235,6 مليون دولار للاستجابة. ومعظم الاحتياجات الإنسانية في هايتي مزمنة وهي تعزى إلى العجوزات في التنمية. ومن ثم يتسم تفعيل الصلة القائمة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام بالأهمية القصوى للحد من المخاطر وأوجه الضعف التي تولد الاحتياجات الإنسانية.

46 - وفي إطار الحالة الإنسانية المتردية، ارتفع معدلا انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية خلال العام الماضي. فعوامل التضخم، وانخفاض غلة المحاصيل بسبب انخفاض هطول الأمطار عن المستوى العادي والقيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 أثرت على القوة الشرائية للأسر المعيشية الأشد فقراً وعلى قدرتها على

الحصول على الغذاء، رغم أن تكلفة الغذاء انخفضت بعض الشيء في الأشهر التي سبقت إصدار هذا التقرير بسبب انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل الغورد الهايتي. غير أن تحليلا مستكملا التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أظهر أن حوالي 4 ملايين شخص تضرروا من انعدام الأمن الغذائي الحاد بين آب/ أغسطس 2020 وشباط/فبراير 2021. وظل سوء التغذية بين الأطفال يشكل أيضا مصدر قلق كبير، حيث يواجه 2,1 في المائة من الفتيان والفتيات في البلد سوء التغذية الحاد الوخيم. واستجابة لتلك الاتجاهات المقلقة، استهل برنامج الأغذية العالمي مشروعين كبيرين للمساعدة الطارئة مولتهما حكومة هايتي، بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي، لمساعدة نحو 000 750 من المنتمين إلى الفئات الضعيفة المتضررين من أزمة كوفيد-19 بتقديم التحويلات النقدية وحصص الإعاشة لهم.

47 - وظلت احتجاجات عامي 2019 و 2020 تؤثر على قطاع التعليم. ومنذ إعادة إطلاق السنة الدراسية الجديدة رسميا في آب/أغسطس 2020، لم يعد إلى المدرسة نحو 30 في المائة من الطلاب، أي أكثر من 000 750 من الفتيات والفتيان. وأدى ذلك إلى تفاقم تأثير العام الدراسي "المفقود" 2020/2019، الذي لم يتمكن فيه حوالي 4 ملايين طفل في جميع أنحاء هايتي من الالتحاق بالمدارس بسبب عمليات الإغلاق الواسعة النطاق للمدارس الناجمة عن فترة الإغلاق الشامل للبلد بسبب الاضطرابات المدنية، وكذلك التدابير المتعلقة بكوفيد-19 وانعدام الأمن بسبب أنشطة العصابات. وتؤثر حالات الغياب عن المدرسة في حصول الأطفال على الغذاء من خلال برامج التغذية المدرسية. وعلاوة على ذلك، يزيد الانقطاع عن الدراسة من الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، إذ يتسبب في تعريضهم إلى قدر أكبر من مخاطر العنف الجنسي والحمل المبكر.

48 - وظلت المخاطر المتعلقة بالحماية قائمة أيضاً بالنسبة إلى المهاجرين الهايتيين. وقد أعيد نحو 444 1 مهاجراً هايتياً إلى هايتي من بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية في الفترة بين 1 حزيران/ يونيه 2020 و 17 كانون الثاني/يناير 2021. وإضافة إلى ذلك، عاد طوعا 590 185 مهاجرا هايتيا من الجمهورية الدومينيكية بين بداية أزمة كوفيد-19 في آذار/مارس 2020 و 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وتضاعفت حالات العودة ثلاث مرات تقريباً منذ عام 2019، لأسباب تعود أساساً إلى فقدان الوظائف في قطاعات السياحة، والزراعة والبناء في الجمهورية الدومينيكية. وبما أن معظم الناس يعبرون الحدود عند أي من نقاط العبور غير الرسمية التي يبلغ عددها 100 نقطة، فإنهم لا يتعرضون لقدر أعلى من مخاطر الإصابة بفيروس كوفيد-19 ونقله فحسب، بل إن النساء والأطفال معرضون أيضاً لقدر أكبر من خطر الوقوع ضحية الاتجار وغير ذلك من أشكال الإيذاء.

49 - واتسم التأثير الصحي المباشر الذي أحدثه كوفيد-19 في هايتي حتى الآن بأنه معتدل، وقد أفلت البلد من السيناريوهات المثيرة للقلق التي كانت متوقعة خلال الأيام الأولى من تفشي المرض. ومن أجل إعداد البلد للزيادات المقبلة في معدلات العدوى بكوفيد-19، واصلت الحكومة، من خلال وزارة الصحة العامة والسكان، تعزيز قدرات المراقبة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في مجالي الاتصالات والتوعية.

50 - وعطلت الجائحة الرعاية الصحية غير المرتبطة بكوفيد-19، على نحو ما شوهد في الانخفاض الحاد في توافر الخدمات الصحية الأساسية واستخدامها. ولوحظت أيضاً ثغرات في خدمات الرعاية الصحية والتغذية الوقائية للأطفال.

51 - وقد مرت سنتان على تسجيل آخر حالة مؤكدة للكوليرا في هايتي، في مطلع شباط/فبراير 2019. وفي العام الماضي، لم تبلغ وزارة الصحة العامة والسكان إلا عن 81 حالة من حالات الاشتباه في الإصابة بالكوليرا، كانت جميعها سلبية. وعززت الأمم المتحدة قدرة هايتي على الاستجابة الصحية والوبائية والطارئة، مما أثر إيجابيا على قدرة الحكومة على التصدي لجميع الأمراض المعدية على نحو أكثر فعالية. وإضافة إلى ذلك، أطلقت الأمم المتحدة برنامجاً موجهاً نحو المجتمعات المحلية لتقديم دعم مادي مجد إلى المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من الكوليرا في جميع أنحاء هايتي وهي تقوم بتوسيع نطاقه. ويعمل البرنامج في 25 مجتمعاً محليا، مع خطط لمضاعفة عدد المواقع تقريباً في عام 2021.

## ثامنا - الاستغلال والانتهاك الجنسيان

52 - تلقى المكتب ادعاء واحدا جديدا بحدوث استغلال جنسي خلال الفترة الممتدة حتى 31 كانون الثاني/يناير 2021، يعود تاريخه إلى نشر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في البلد. ويجري التحقيق حاليا في هذا الادعاء.

53 - وتتواصل الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الصحية والتعليمية للأطفال المولودين من جراء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال التمويل الذي أتاحه صندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ وتعبئة الموارد داخل منظومة الأمم المتحدة في هايتي. واستؤنفت في المقاطعتين الغربية والجنوبية مجموعات التركيز مع الضحايا، التي نظمتها رابطة المتطوعين في مؤسسة الخدمة الدولية، وهي شريك منفذ غير حكومي، على الرغم من القيود على التنقل المتصلة بالأمن وبكوفيد-19. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، بدأ منسق متفرغ على نطاق المنظومة معني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين العمل في مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية. وعلاوة على ذلك، كان من المقرر أن تستأنف شبكة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي أعيد تنشيطها حاليا ما تقدمه من دعم إلى آلية الشكاوى والإحالة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في هايتي.

## تاسعا - ملاحظات

54 - يتيح عام 2021 لقيادة هايتي الفرصة لإنهاء الفترة المثيرة للإضراب من الحكم بالمراسيم في البلد، واستعادة الديمقراطية وتعزيز الاستقرار في الأجل الطويل فيه. ومن شأن النجاح في القيام بمختلف العمليات الانتخابية المقرر إجراؤها على مدى الأشهر الـ 10 المقبلة، إلى جانب احتمال حدوث نقل سلمي للسلطة الرئاسية إلى خلف منتخب حسب الأصول، الإسهام بدرجة كبيرة في وضع شعب هايتي على نحو أكثر رسوخا على طريق تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الآفاق الاقتصادية.

55 - وسيكون من الضروري أن يلتزم قادة البلد ومواطنوها على السواء ببناء توافق آراء، حتى يتسنى، في عام 2021، إجراء الاستفتاء الدستوري، والانتخابات التشريعية والرئاسية التي فات أوانها والانتخابات البلدية والمحلية المؤخرة، بطريقة منظمة وسلمية. وتستدعي الديناميات السياسية المتوترة بصورة دائمة في هايتي والسياق الاجتماعي الاقتصادي الصعب حاليا فيها أقصى إبداء أصى قدر من المرونة وصياغة تسويات صعبة من أجل بناء توافق آراء بنّاء. ومع ارتفاع المغانم والمخاطر على السواء، تتطلب هذه اللحظة الفاصلة الحنكة السياسية، وحسن القيادة وضبط النفس من مختلف الأطياف السياسية.

56 - وأشجع من ثم السلطات الوطنية، والجهات الفاعلة السياسية وجميع الهايتيين على العمل معا على نحو بناء لضمان النجاح في إجراء تلك الانتخابات المتتالية. وأدعو أيضا الحكومة، وكذلك الجهات المانحة الدولية، إلى التعجيل بتحديد أولويات الموارد الموجهة إلى تنظيم تلك الانتخابات في بيئة سلمية وزيادة ثقة الناخبين ومشاركتهم على السواء.

57 - ومع اقتراب مواعيد الانتخابات بسرعة، أشجع السلطات الوطنية على ألا تدخر جهدا للتغلب على التحديات اللوجستية، لا سيما فيما يتعلق بعملية تسجيل المواطنين. وأحث السلطات كذلك على اغتنام فرصة الجدول الزمني المقبل للمناسبات الانتخابية لضمان أن تسمع أصوات النساء والشباب، وأن تعالج شواغلهم وأن ينظر في مساهمتهم في استقرار البلد وتنميته. ومن شأن إجراء استفتاء دستوري تشاركي وشامل للجميع أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على سير الانتخابات اللاحقة.

58 - وستواصل الأمم المتحدة، كما طلبت حكومة هايتي رسميا، تقديم المساعدة والدعم لتنفيذ جدولها الزمني المقترح للانتخابات لعام 2021. وفي الوقت نفسه، ستواصل ممثلتي الخاصة لا لايم بذل مساعيها الحميدة لدى الحكومة، والقادة السياسيين، وممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم القيادات النسائية، وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز الحوار وتهيئة الظروف اللازمة لتجديد ديمقراطي سلمي لهياكل السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة وهياكل الحكم المحلي في البلد.

59 - وستتسم أيضا التحسينات التي أنجزت في مجال السلامة العامة، وفقا لسيادة القانون، بالأهمية الحاسمة في الوقت الذي تستعد فيه هايتي للانتخابات. وتتسم الزيادة في اتجاهات العنف والجرائم الكبرى الملاحظة خلال العام الماضي بأنها مثيرة للقلق بصفة خاصة لأنها تهدد العملية الديمقراطية. ومع الاعتراف بالجهود التي تبذلها الحكومة حاليا للتصدي للإجرام، أحث السلطات الوطنية على عدم تجنب اتباع استراتيجية شاملة ومستدامة على المدى الأبعد لمعالجة الأسباب الجذرية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأسباب لظاهرة العصابات والعنف في هايتي. وينبغي أن يواءم ذلك مع الجهود الجارية التي تبذلها السلطات الهايتية في وضع إطار وطني شامل لإدارة الأسلحة والذخيرة وفقا للصكوك والمعايير والمبادئ التوجيهية الدولية ذوات الصلة في مجال تحديد الأسلحة.

60 - ولسيادة القانون وظيفة أساسية في استعادة وتعزيز الثقة في الحكومة ومؤسسات الدولة في إطار العقد الاجتماعي بين الدولة والسكان. ومع دخول هايتي هذه السنة الهامة، أشجع السلطات الوطنية على زيادة تركيزها على الإصلاحات الأساسية في مجال العدالة، بما في ذلك قدرتها على التحقيق والمقاضاة في الجرائم الخطيرة، لأن الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة عن هذه الجرائم يشكلان دافعا أساسيا لعدم الاستقرار في البلد ويديمان عدم ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة.

61 - ومن الأمور التي تدعو للقلق عدم إحراز تقدم في التحقيق في اغتيال مونفرير دورفال في آب/أغسطس 2020 وعدم مساءلة الأفراد المشتبه في مشاركتهم المباشرة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، مثل جيمي شيريزير. ومن الضروري اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية المواطنين من العنف من خلال ضبط الأمن الفعال والإجراءات القضائية، بما في ذلك عن طريق التصدي للإفلات من العقاب وتحسين المساءلة. ويستحق وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية للتحقيق في قضايا الجرائم الخطيرة وملاحقة مرتكبيها والفصل فيها، مع الدعم الدولي حسب الاقتضاء، أن يوليا الاعتبار الواجب. وأحث الحكومة أيضا على اعتماد خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي لم يبت فيها بعد منذ عام 2019، وعلى دعم

إنشاء مكتب مستقل لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في هايتي لضمان استمرار التعاون مع سلطات الدولة بشأن قضايا حقوق الإنسان.

62 - وحالة الاحتجاز المقلقة التي أبرزت في هذا التقرير تدل أيضاً على مشاكل اجتماعية أعمق تتعلق بأوجه عدم المساواة والتهميش وينبغي معالجتها على سبيل الأولوية. ويجب مواصلة وتعزيز الجهود التي بذلت مؤخراً للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة واكتظاظ السجون. ولئن كان إقرار استراتيجية وطنية جديدة للحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة كان ضروريا لوضع خريطة طريق، فإن من الأهمية بمكان أن تعمل وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء معا على تنفيذ الاستراتيجية في جميع الولايات القضائية في البلد.

63 - وفي حين أن التغييرات في القيادة على أعلى هرم الشرطة الوطنية الهايتية تمثل فرصة لتعزيز تماسك المؤسسة وتحسين أداء قوتها، يتعين أن تستند جهود الشرطة إلى نهج يركز على حقوق الإنسان وأن تُدعَم في الوقت نفسه بمشاركة المجتمعات المحلية. وأحث الحكومة على اعتماد مشروع الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي لتوفير الإطار اللازم لتنفيذ تلك البرامج تنفيذا فعالا، لأسباب منها أنها تتعلق بمكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

64 - وليس ثمة شك يذكر في أن وجود مجتمع عادل ومستقر سياسيا تحترم فيه سيادة القانون احتراما كاملا يمكن أن يساعد على المضي قدما في التنمية، والتصدي للمشاكل الهيكلية والحد من أوجه عدم المساواة في هايتي. ويمكن أن يسهم نجاح سنة الانتخابات في النهوض ببرنامج إصلاحي وسياسات عامة تفضي إلى التنمية، والعدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، وتحسين بيئة الأعمال التجارية لجذب الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في البلد.

65 - وفي ذلك الصدد، أرحب بالتزام الحكومة بمواءمة خطة استراتيجية التنمية الوطنية للبلد مع خطة عام 2030 وكذلك بالمناقشات الجارية بشأن النهج الرامية إلى تعزيز فعالية التنمية وتنشيط الأطر القائمة لتنسيق المعونة. وإذ أدرك الدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الاستثمارات التقليدية وآليات التمويل المبتكرة، أشجع الحكومة أيضاً على مواصلة تعزيز الآليات الرامية إلى زيادة الشفافية، والضوابط والموازين والقدرة على التنبؤ في مجال السياسات.

66 - وأخيرا، في سياق تأكيد التزام الأمم المتحدة بالإسهام في تحقيق الاستقرار والازدهار في هايتي، أود أن أعرب أيضا عن امتناني الخالص لممثلتي الخاصة لهايتي، هيلين ميغر لا لايم، ولمبعوثتي الخاصة، جوزيت شيران، ولنائب ممثلتي الخاصة، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، برونو لوماركي، ولجميع موظفي الأمم المتحدة في البلد على عملهم الدؤوب وتفانيهم.